الفصل الأول

إصلاح التعليم ضرورة قومية

لماذا هذا الرسالة؟

هذه رسالة من مجموعة من المهمومين بشئون وطنهم ومصير أمتهم وما يحيط بحاضرها من أخطار، وبمستقبل أبنائها من صعوبات، وقد راعت هذه الرسالة عظمة ماضينا وصعوبة حاضرنا، هادفة إلى صنع مستقبل يرتكز على التنمية البشرية المستدامة، وما نعلقه على هذا المستقبل من آمال كبار.

والرسالة موجهة إلى كل أبناء الأمة، المهمومين واللامبالين، والمسئولين والمواطنين، وهى فى ذلك تحمل زفرة ألم وجنين أمل مغلف بأغشية ثلاثة: إيمان بالله وبالشعب وبالمستقبل، وموضوعها - وهو الأهم - هو استجابة لرغبة ملحة فى الإجابة عن سؤال يراود العقول... كل العقول **«أين الطريق إلى المستقبل المنشود؟»**.

فى زمان تطلق فيه القذائف على الشعوب **الباحثة عن التقدم**، والصواريخ على من لاحول لهم ولا قوة، وتحاصر الأساطيل والدبابات قرى لا تملك قوت يومها ولا وسائل دفاع - حتى البدائية - عن نفسها، وهذه القذائف والصواريخ والأساطيل والقوات فى هجومها الذى قامت به، إنما تعلن فى الوقت ذاته عن قوة النظام العالمى الإمبريالى الجديد وثبات أركانه ومدى قدراته وإمكاناته.

ونحن منساقون للانصياع والدخول - طوعا أو كرها - فى هذا النظام الجديد، نعانى من وسائله، ونتجرع غصصه، وعلى شعوبنا أن تستعد للانخراط فى النظام العالمى الجديد وإلا عانت من عدم إمكانية الوجود.

كما أن على شعوبنا أن تكون قادرة على أن تشارك فى هذا النظام - ولو بقدر - نقصد المشاركة لا الاستسلام، والمساهمة الإيجابية لا القبول بسلبية المكرهين.

من هنا كان محور الجدل بين هذه المجموعة المهمومة بشئون أمتها يتركز حول التعليم ككل لا يتجزأ. على أننا بدانا بأقصر طريق، وهو التعليم الجامعى، وسيلة عاجلة لرفع المستوى، وطريقا أقرب إلى المشاركة، وسبيلا أيسر للحاق بالركب المتطور، ورفع مستوى ما قبله من مراحل.

وكان التساؤل: هل هناك ضرورة لإصلاح نظم التعليم؟ ولماذا؟

لقد جاءت هذه الرسالة لتسهم فى الإجابة عن هذه التساؤلات فى محاولة لإنارة الطريق.

لقد تبين للكافة أن إصلاح التعليم بات ضرورة حالة ملحة، وأن النظرة لقضية إصلاح التعليم يجب أن تتعدى وضع بعض الرقع البيضاء فى الثوب الأسود، وإنما يجب أن تنقل هذه القضية من مجال الخدمات إلى مجال الأمن الوطنى والقومى والحضارى ومستقبل الأمة، ومن مجال النظرة الاستهلاكية للمعارف إلى نظرة إنتاجية لقدرة بشرية واقتصادية متعمقة وقادرة وفاعلة.

لا بد أن تتغير الرؤية فى مجال إصلاح التعليم إلى أبعد من مجال العين الباصرة، وأعمق من الغلاف أو القشرة الهشة التى تغرى من يهمهم المظهر ولا يهتمون بالجوهر. بل يجب أن يهدف الإصلاح إلى ما هو أبعد من الترميم... أى إلى إعادة البناء كله، حتى يتواءم مع الاحتياجات المحلية والمخاطر العالمية والمؤثرات المحيطة.

وتهدف دعوتنا لإصلاح التعليم الجامعى فى المقام الأول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بناء الشخصية القادرة على التحليل وإعمال العقل والتواصل والتعلم مدى الحياة، إضافة إلى بناء الشخصية الناقدة المفكرة والرافضة عند اللزوم.
- قيام مؤسسات تعليمية تتسم بالقدرة على التجديد والإبداع، فى ظل رؤية خلاقة واستقلالية فعّالة.

- دعم قدرة هذه المؤسسات على الربط بين الماضى (الجذور) والحاضر (الواقع) والمستقبل (الأمل).
- نشر الثقافة العلمية وإذكاء روح البحث والاطلاع والتعامل مع الآخر داخليًا وخارجيًا.
- إذكاء الشعور بالمسئولية الجماعية وروح المواطنة المخلصة والارتقاء الجموعى.

أما متى نغير؟ فكلنا تمنى لو كان ذلك بالأمس! لأننا إذا قلنا الآن، نكون قد تأخرنا عن ركب التطور؛ لذلك علينا أن نضاعف سرعة المسيرة حتى نُجَسِّر الفجوة القائمة الآن بين المتقدمين والمتقاعسين فى كل المجالات الحديثة، معرفيًا وتنمويًا.

وفى هذه الرسالة إشارات واجتهادات تجيب عن كيف نبدأ؟ المهم أن نبدأ والأهم أن نملك الرغبة والقدرة على التقدم المستمر والتنمية المستدامة، وتعديل المسار عند الحاجة بالرغم من الضغوط الداخلية والخارجية، واستجابة لحاجات التنمية والتطوير ومصلحة المجتمع.

لمحة تاريخية

التاريخ يشهد لنا: إذ يعرف العالمون بتاريخ الحضارة الإنسانية أن مصر قد أسهمت، وباقتدار، فى بناء هذه الحضارة، بل كانت من أوائل من وضع لبناتها الأولى، فحيث تُذكر الحضارة منذ بزوغ فجرها من بين ركام الجهل والتخلف، وإلى عهد ليس ببعيد، كانت مصر تُذكر على أنها باعثة النهضة وداعية التنوير، حتى صارت لعهود طويلة منارة العلم.

وكان إسهام مصر فى بناء الحضارة الإنسانية يتمثل فى احتضانها للتعليم العالى المتقدم، فأقدم جامعة فى التاريخ هى جامعة أون (أو عون، أو عين شمس)، وفى سنة ٣٢٠ ق.م. تأسست جامعة الإسكندرية، أعلى منارة علمية فى عصرها.

كما تتحدث الدراسات التى أجريت مؤخرًا لمؤسسات التعليم والتعلم فى العصر الوسيط عن غنى وتنوع وأهمية هذه المؤسسات. والحقيقة هى أن النخبة الثقافية فى

الحضارة العربية الإسلامية وقفت نفسها بإخلاص على كل أشكال المعرفة، وتبين ذلك من تطوير كل المؤسسات والوسائل الضرورية لحياة العقل، ولفن كتابة الكتب وإنتاجها ولجمع المعرفة وإذاعتها بين المعاصرين وما بين الأجيال. كما انتشرت المكتبات ذات الأعداد الوفيرة من الكتب فى جميع ربوع البلاد الإسلامية.

وفى مصر تأسست أقدم جامعات العالم الإسلامى منذ أكثر من ألف سنة، وهى جامعة الأزهر، جامعة إسلامية عالمية يتوافد عليها المسلمون من كل أرجاء المعمورة؛ لينهلوا من علوم الإسلام السمح، الذى لم يتعصب لمذهب، أو يتحيز لرأى. ومما تميزت به هذه الجامعة أنها كانت عالمية فى الأداء والإدارة، إذ تولى مشيختها - فى كثير من الأحيان - علماء غير مصريين.

ثم كان العصر الحديث، حيث جاء «محمد على» الكبير برؤية جديدة للتعليم والتنمية من خلال متابعته للثورة الصناعية فى أوروبا وبداية النهضة البازغة، وعمل على تطبيقها خلال فترة حكمه لأكثر من ٤٠ عامًا واستبقى الكثير من العلماء الذين صاحبوا الحملة الفرنسية على مصر. لقد بدأ بتعليم القراءة والكتابة وعلوم الدين فى مصر، وكان يرى ضرورة النهوض بتعليم وثقافة أفراد الجيش المصرى، ففتح المدارس للمجندين لمحو أميتهم، والارتقاء بمعارفهم، واختار القادرين لتلقى العلوم المتقدمة فى الطب والهندسة والكيمياء والصيدلة والتمريض، خدمة للمواطنين وخاصة المجندين والولاة. وفى عام ١٨٢٢م أنشأ المدارس الزراعية والصناعية والفنية، وكان «محمد على» أول من اهتم بإرسال البعثات للخارج من أبنائه وأبناء الشعب، وقد قام هؤلاء المبعوثون بعد عودتهم بنهضة ملحوظة، وتم ترجمة الكثير من الكتب الأجنبية فى شتى فروع الأنشطة العلمية. ولما كان تحضير الطلبة والمبعوثين يكتمل بتعليم اللغات الأجنبية المطلوبة، فأنشأ مدرسة الألسن تأكيدًا لهذا التوجه، وتكوينًا للطلاب وتأهيلهم للتعليم العالى أو الجامعى، وقد استعان «محمد على» فى ذلك باستقدام الخبراء الأجانب بالإضافة إلى العلماء الذين صاحبوا الحملة الفرنسية واستبقائهم فى مصر.

وإذا قطعنا أحقاب الزمن بسرعة إلى فجر تاريخنا المعاصر، نجد أن التعليم الجامعى تبوأ مكانته منذ عام ١٩٠٨م، حيث آتت جهود الزعيم «مصطفى كامل» والشيخ

«محمد عبده» وغيرهما ثمرة فريدة، وهى الجامعة المصرية، والتى أصبحت جامعة حكومية عام ١٩٢٥م ثم أصبحت جامعة القاهرة فيما بعد - أقدم جامعة حديثة بعد جامعة الأزهر فى الشرق كله - وبعدها توالت الجامعات، حيث أنشئت جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٢م، وجامعة عين شمس ١٩٥٠م، ثم بدأت فكرة الجامعات الإقليمية فى عهد الرئيس عبد الناصر، على أيدى الدكتور عبد الوهاب البرلسى، وبجهد الدكتور سليمان حزين بدأت جامعة أسيوط عام ١٩٥٨م بتحضير علمى وبشرى وبعثات مؤهلة، ومبان وتجهيزات على مستوى العصر، ثم اتسعت الرقعة الجامعية لتشمل مختلف أقاليم مصر ومحافظاتها فى صورة جامعات مدنية أو أزهرية أو خاصة أو فروع لها.

واتجهت الدولة أخيراً لفتح الأبواب لمزيد من الجامعات الخاصة الأجنبية (من فرنسا وألمانيا وكندا وانجلترا) إضافة للجامعة الأمريكية، ويرتجى أن تكون هذه الجامعات الأجنبية، كمّا وكيفًا، إضافة للقدرة الوطنية فى التنمية البشرية فى المرحلة القادمة برؤية عالمية.

وهذه النهضة فى التعليم الجامعى، والتى شهدتها مصر فى النصف الأول من القرن العشرين، أصابها الوهن فى النصف الثانى منه خلال متاهات سياسية واجتماعية وعسكرية، حيث ضاعت على مصر خمسة عقود زمنية متتالية فى مرحلة قفزت فيها المعارف والعلوم بعد الحرب العالمية الثانية قفزات غير مسبوقة فى الألف سنة الأخيرة (وقد قيل إن العلم تقدم مليار مرة فى القرن العشرين عما قبل). ولقد ضاعت ثلاثون سنة من عمر مصر فى حروب خارجية فرضت علينا، وعشرون عامًا استهلكت فى معارك داخلية حفاظًا على أمن الوطن من عبث مدفوع وقلق مستورد كلها أمور افتعلت لاجتذاب مصر إلى خارج مضمار التقدم.

لقد انعكس ذلك على المجتمع المصرى بظهور أعراض غير صحية، تحتاج وقفة للدراسة والإصلاح، فالأمية ما زالت تضرب أطنابها فى البلاد بصورة لا تليق بهذا الوطن العريق، والانتماء الوطنى فى شحوب بتأثير الإعلام المغرض فى عصر السماوات المفتوحة، وكذلك تفشى البطالة المتزايدة كنتاج للتنازل فى أساليب التعليم

وأعداده المتزايدة والشك فى مستواه، وأن ظاهرتى العزوف و«الأنامالية» أصبحتا سلوكًا واضحًا، وأن القيم الأصيلة والأخلاق الحميدة تحتاج إلى تدخلات منشِّطة.

وهنا لا بد من التساؤل عن دور التعليم عامة، والجامعى خاصة، فى تكوين المواطن الذى تريده مصر فى القرن الحادى والعشرين، حيث تحتاج مصر اليوم إلى خريج يُعدّ ليكون عالما ومبتكرا، شديد الانتماء إلى ترابها، قادرا على إحداث النهوض بها فى عصر المتغيرات غير المسبوقة، محافظًا على أصالته وقيمه وجذوره فى نفس الوقت.

لذلك فإن مصر تحتاج اليوم إلى إنسان ينشَّأ فى بيت واع، تشكله المدرسة والجامعة: يتحلى بحميد الأخلاق فى إطار من الترابط الاجتماعى، يستشعر الأمان، ويعيش فى مستوى مقبول، ويتمتع بفرصة تتوفر فى دور التعليم - كما كان من قبل - وإذا حدث وتعلم، فليكن مؤهلا لحياة منتجة، وفرصة عمل مواتية توفر له مستقبلاً يرضيه، وتسمح له بالارتقاء المجتمعى، ويضيف إلى قدرات وطنه، لمواجهة التغيرات غير المسبوقة فى مجالات الحياة كافة.

إن التغير الاجتماعى فى العالم تسارعت خطاه واتسع مداه، وأصبحت وسائل التأثير فيه تقبع فى أيد خفية تتحكم فى الاقتصاد والسياسة والإعلام.

ومن الملحوظ فى هذه المرحلة ظهور ما سمى الاقتصاد الحر والنظام العالمى الجديد، الذى يجمع تحت عباءته دول العالم المتقدم التى اتفقت مصالحها وتوحدت أهدافها فى صورة الشركات عابرة القارات، ولبست رداء العولمة، وقننت لها باتفاقات التجارة الحاكمة، يذعن فيها الضعيف للقوى، ويخضع فيها المتخلف لمن يمتلكون المعارف والتكنولوچيا ويتحكمون فيها وبها. أما الانفجار المعرفى والتقدم التكنولوچى فالموقف قد اختلف عن ذى قبل، فقد أنتجت العقول فى النصف الأول من القرن العشرين، وما بعد الحرب العالمية الثانية، أكثر مما قد أنتجته على مدى ألف سنة سابقة، وهذا يتأكد بتضاعف المعارف كل ثمانية عشر شهرا، وهذا التزايد المطرد يتسارع بصورة غير مسبوقة، نظراً للتقدم التكنولوچى المبهر الذى يجتاح مختلف مجالات الحياة، مؤثراً فى مقوماتها وسلوكها، وكله متاح عبر الأثير على شبكة الإنترنت.

وإذا كانت هذه بعض ملامح الواقع المعاصر التى لا بد أن تستعد مصر لمواجهتها على المدى القريب جدًا، فهل نحن راضون عن مستوى إعداد الإنسان المصرى حاليًا على وجه العموم، تعليمًا وعلى الأخص الجامعى، لمواجهة المتغيرات ومواكبة متطلبات التفاعل معها بنجاح، وكذلك استثمار طاقات الشباب واستنفارها، لكى يضعوا مصر على منصة الانطلاق الحضارى كما كانت من قبل.

فهل نحن قادرون؟

هذا هو السؤال الحاكم الذى يحتاج إلى تحركات واستراتيجيات مبرمجة ومكسوة بحلة من القيم الأصيلة والإيمان الراسخ السمح والعلاقات الاجتماعية الداعية إلى الترابط والوطنية.

من أجل ذلك؛ نتقدم فى هذه الدراسة إلى محاولة للإجابة عن هذا السؤال بالنسبة لدور التعليم الجامعى فى النهضة المرتجاة.

أهمية التعليم

لما كان الإنسان هو أغلى ثروات مصر، فإن الاستثمار فى التعليم يعتبر بمثابة الحفاظ على أغلى ما خلق الله لنا. ذلك أن التعليم هو القوة المحركة للمجتمع بأسره، ومنها تتحقق التنمية البشرية المتدرجة والمستدامة، والتى تنتهى إلى تكوين الإنسان المبتكر المبدع لتحقيق النمو الاقتصادى، وزيادة المدخرات التى تستعمل فى رفع مستوى الخدمات فيتحقق النمو الاجتماعى والثقافى والتقنى، بل والسياسى. ويمثل التعليم اليوم رافدًا أساسيًا من روافد النمو الإنسانى باعتبارة مكملاً للارتقاء الاجتماعى مع الصحة والأمان متفاعلاً مع كل جزئيات هذا النظام.

إن مسئولية التعليم وتوفره وتحقيق مستواه وجودته ليس هبة أو إحسانًا تقدمه الدولة للمواطنين، ولكنه حق شرعى أكدته الشريعة الإلهية وحق المواطنة، وضمنه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

ويزداد الاهتمام بالتعليم لأغراض مختلفة :

- ففى العالم المتقدم : يوجه التعليم للحفاظ على الأوضاع والمكتسبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية ، ويعتبر وسيلة للدفاع الوطنى .
- أما فى العالم النامى : فهو أساس المواجهة لسد فجوة التخلف ومحاولة اللحاق بركب التقدم ؛ وذلك بتنمية الرصيد البشرى كمّا ونوعًا وأداء .

من هنا فالأمر يتطلب من كل مهموم بآلام الوطن أن يبادر ليشارك فى دراسة علمية متكاملة تخلص إلى تقرير يتضمن مقتضيات التغيير الهادف لمواكبة التقدم المنشود ، متخلين عن أسلوب المواعظ اللغوية أو الرسائل المكتبية ، ولكن من خلال تخطيط استراتيچى هادف لإعداد خريج يرتقى لحاجة مصر ومكانتها وتطلعاتها ، فقد انحسرت القدرة لفترة زمنية تعطل فيها نهوض التعليم وتطوره ، فى مرحلة اتسمت عالميّا بالتقدم المتسارع فى جميع مناحى الحياة . ففى ظل العولمة وشحوب الهوية الوطنية ، وتأثير السماوات المفتوحة وتداول الأفكار وتدويل الثقافات واللغات ، فإنه لا يمكن تصور ما يمكن أن تؤول إليه المواطنة السليمة لو استمرت أوضاع التعليم على ما صارت إليه . لقد ثبت اليوم أن مسئولية التعليم وخاصة الجامعى تتوجه لرفع مستوى الفرد والمجموع فكريّا ومهاريّا وإيمانًا وسلوكًا بأسلوب «التميز الجموعى - Collective Ecxcellence»

والسبيل إلى ذلك إضافة **أبعاد غير تعليمية** لا بد من التأكيد عليها واستيعابها وممارستها :

١ - تأكيد الانتماء وممارسة المواطنة الصالحة والحفاظ على الهوية القومية .

٢ - تحقيق أهداف التنمية فى كل مناحيها لتوفير رفاهية الإنسان .

٣ - توفير فرص العمل والحد من البطالة بإكساب الطالب مستوى مناسبًا من الجودة فى المعرفة والتأهيل التقنى والحرفى المناسب ، مع توفير الفرص للاختيار بين بدائل منتجة لخدمة المجموع .

٤ - لو تم كل ما سبق ، فإن تعزيز الأمن والاستقرار الوطنى سوف يتحقق بتوفير الإحساس بالرضا عن مستوى وأسلوب الحياة والأوضاع المحيطة .

٥ ـ وكذلك سوف يمكن ملاحقة ومواجهة تحديات التطور السريع فى المعارف والمعلومات والتقانة ومواجهة العولمة ومخاطرها .

ومن حسن الطالع أن قضية التطوير عامة ، والتعليم الجامعى خاصة تمثل اليوم فى فكر ووجدان القيادة السياسية والمخلصين من أبناء هذا الوطن حجر الزاوية فى برنامج تحديث مصر ، باعتباره أساس تنمية الفرد عقليًا وإبداعيًا وروحيًا .

الاختيار بين التطوير والتغيير

وقد حاولت هذه المجموعة من المجتهدين المهمومين بشئون وطنهم الاقتراب من لب هذه المشكلة وتحليلها وتوصيف مدخلاتها ومخرجاتها ، إيجابياتها وسلبياتها ، كل ذلك لوضع تصور لإحداث التغيير المنشود وليس مجرد التطوير فى نظم التعليم ؛ ذلك لأنه من المعروف أن التغيير من ثوابت وضعت فى مراحل سابقة ، اختلف عنها عالم اليوم اختلافًا بينًا . ورغم أن إحداث التغيير أصعب مراسًا وأغلى تكلفة ، لكنه يتميز عن التطوير بوضع رؤية جديدة تتوافق مع متطلبات عصر أصبح فيه التنافس العلمى سمة تسمح بمواجهة ما يسمى بالاستعمار التقنى والعلمى والحرفى الجديد .

وكان على هذه المجموعة قبل توصيف العلاج أن تنتهى من التشخيص السليم لجذور المشكلة ، وتحليل السلبيات التى أصابت التعليم قبل الجامعى وبعده . وتحليل ما وصل إليه العالم من تجويد فى التعليم ومواجهة المشكلات المجتمعية المحيطة برؤية واعية ، كل ذلك أملاً فى تخريج جيل جديد هو نتاج تعليم وطنى متميز فى تخصصات جديدة ، ومطلوبة لتحقيق أهداف ترسمها خطط التنمية ، تقوم بتنفيذها أجيال مؤهلة لحمل مسئولية تحديث مصر .

إن التغيير الجذرى فى التعليم قضية أصبحت حتمية ، ومن المعروف تاريخيًا أن بعض الدول النامية والكثير من الدول المتقدمة (فرنسا ، انجلترا ، ألمانيا ، اليابان) كانت قد تقاعست عن إحداث التطوير فى الستينيات من القرن الماضى ، مما تسبب فى إحساس المواطنين بتخاذل الحكومات (بعد الحرب العالمية الثانية) عن فتح منافذ لتوفير التعليم الحديث لما له من أثر فى إحداث التطور الاجتماعى . عندها

انتفض الطلاب وأولياء الأمور فى ثورات تطلب التغيير بدأت فى فرنسا سنة ١٩٦٨م (سميت ثورة كوهين زعيم الطلبة) وسرعان ما انتقلت إلى انجلترا وألمانيا واليابان، وحدث ما حدث من تغير شامل فى أوائل السبعينيات. عندها تغيرت نوعية البرامج والأساليب، وتطورت المعارف والتقانات وتغير بعد ذلك مستوى الإنتاج والخدمات بل ومستوى الحياة فى تلك الدول.

وفى الولايات المتحدة، عندما حاول الرئيس «ريجان» سنة ١٩٨١م ضغط الإنفاق على التعليم والبحث العلمى، تصدى له أساتذة الجامعات فى بوسطن بإصدار كتاب «التحديات العالمية ـ Global Stakes» انتهى إلى مقولة شهيرة موجهة له فى نهاية الكتاب: «إذا اعتبرت الإنفاق على التعليم رفاهية وإسرافًا يؤثر على ميزانية الدولة، فاحسب ثمن الجهل والتخلف وقارن بينهما».

ذلك لأن بعض الدول تعتبر الإنفاق على التعليم استثمارًا قليل الأرباح بطىء العائد، وكان هذا خطأ جسيمًا، ولقد بادر من قبل عالم الاقتصاد (Tudor Schulz) بإصدار كتابه «الاستثمار فى البشر ـ Investing Man» يرد على ادعاء التوفير فى الإنفاق على التعليم والصحة، مؤكدًا على أنه أجدى سبيل لتحقيق عوائد مؤكدة، وتتمثل فى أن التعليم هو أعظم استثمار فى أغلى ما خلق الله، إذ إن الإنسان المتحلى بالصحة والمعرفة يمثل وحدة اجتماعية اقتصادية منتجة للمجتمع.

حتمية التغيير

تتأسس الدراسة الحالية على فرضية تُطرح، تنطلق منها وتُبنى عليها رؤية تدعو للخيار، إن كان ثمة خيار ـ بين سبيلين قد لا يكون لهما ثالث، إذ المطلوب أن يجرى العمل لتغيير الأداء فى مؤسسة التعليم المصرية باتباع أساليب غير تقليدية، (وقد تكون إذا لزم الأمر انقلابية جذرية) تعوّض الكثير مما فات مصر، وتقلص الفجوة التى تفصلنا اليوم عن السابقين.

ولقد دعا رئيس الجمهورية عدة مرات إلى المناداة بتحديث مصر بداية بالتعليم، حيث أصبح التغيير ضرورة شَرطية من أجل البقاء فى عالم بات كله يشير إلى النظام

العالمى الجديد وشرعيته بتعبير العولمة أو الكوكبية، بمجمل أحداثها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والنواميس التى تحكمها فى ظل أحادية القطبية التى تتحكم فى عالم اليوم.

وقد كان أيضًا من مسببات الحتمية التاريخية ومقتضياتها للتغيير أن التقدم التكنولوچى قد بات فائق السرعة وعظيم التأثير، واليوم لم يعد معفيًا من مواجهة سبل الحياة مع المتغيرات ومسئولياتها سوى تلك الجماعات القبلية الصغيرة المتخلّفة التى تعيش فى أحراش الأمازون أو الأدغال الإفريقية أو الإسكيمو فى القطب الشمالى.

والتغيير يفرض نوعيات جديدة من القرارات السياسية والاقتصادية ذات المردودات المؤكدة، خاصة على المجتمعات النامية، ونحن منها؛ إذ إنه يتحتم عليها أن تُنشِئ قدرة مختارة ومتميزة فائقة الدفع لتصويب المسارات وتضييق الفجوة من خلال حركة إيجابية. ذلك هو البديل عن التدهور الناتج عن السكون، والذى يتم فى اتجاه صاعد يواكب حركة الحياة المعاصرة، ذلك لا يبدأ إلا بالتغيير المخطط فى الفصل الدراسى والمعمل. بمعنى أن البداية لا تتأتى إلا فى التعليم المجود والمتفوق والتدريب والحرفية وتطور الفكر، مهما تكلف ذلك. وستكون تكلفة ذلك باهظة فى المال والجهد والإدارة، ولكن تكلفة التقاعس أو التأجيل أخطر فداحة بكل المعايير، إذ يتأكد معها استحالة اللحاق بمتطلبات العصر. لقد تأكد ذلك فى العالم المتقدم الذى أحس أن المصالح القومية تقتضى الحسم للحاق بسباق المنافسة من خلال ضبط معامل الأمان التعليمى؛ ليتوافق مع مقتضيات المصالح القومية. تلك هى بداية التغيير المطلوب من التعليم.

لقد استشعر المسئولون فى مصر قلقًا بالغًا إزاء الوضع والاحتمالات الناجمة عنه، فكانت القرارات السياسية والاقتصادية سابقة على كل القرارات التى أذنت بالتحول الحتمى، وهى قرارات لإعادة هيكلة وتوجيه الاقتصاد والإنتاج والخدمات، إذ إن هذه الإيجابيات فى حاجة إلى صيانة وتحصين ـ والصيانة لا تتأتى إلا من قدرة الفرد النابعة من تنمية بشرية مجودة، والتحصين يتأتى من قدرة المجتمع على التحديث والابتكار بأسلوب يستمر ويستقر وينمو فى أعماق المجتمع ويُروى بمشروعات كفء ونمو اقتصادى متزايد يستعرض فى مراكز للتميز (Centers of Excellence).

هذه هى البداية المطلوبة فى عالمنا النامى للخروج من مأزق التخلف التكنولوچى، حتى نلحق بمجموعة الدول حديثة التصنيع، بصورة معجلة أو قفزات كمية، تلك التى احتذت منطق النمو التكنولوچى، المعتمد على التفوق التعليمى فى العلوم الحاكمة للتقدم (الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم البيولوچى)، تلك العلوم التى تنبت فى تربة التعليم الأساسى، وتترعرع فى الجامعات لتنتج شجرة مباركة، شجرة المعرفة، التى تثمر النوعية البشرية القادرة على التطوير فى الإنتاج والخدمات والتنمية الاقتصادية وتوفر التحول الاجتماعى المطلوب.

ذلك التغيير المطلوب يحتاج جهدًا هائلا بكل المقاييس، يلزم أن يقوم عليه المشروع الوطنى الأعظم، الذى يحظى برعاية والتزام القيادة السياسية.

إن الدراسة التى تحتوى على هذا المجال تبين أن العمل رغم تكلفته الباهظة ليس مستحيلاً، ويمكن تصوره على هيئة سيناريوهات، تُقَارَن فى كل منها التكلفة بالعائد والعواقب، نقتصر هنا على اثنين فقط من سيناريوهات الجهد المطلوب، تعرض بصراحة لبيان التناقض بينهما، ولمصر حق الاختيار رجاءً للتوفيق!

السيناريو الأول [التغيير الجذرى (Major Change Scenario)]

وتتأكد جدواه من مراجعة مخاطر التخلف التى نسردها بإيجار فى عشر نقاط:

١ ـ بقاء نسبة الأمية على حالها، أو تزايدها مع تزايد السكان.

٢ ـ مخاطر زيادة الأمية بين النساء خاصة، وتأثير ذلك على التخلف الاجتماعى والسكانى.

٣ ـ تدنى المكون التربوى والتدريبى مقارنة بالتغالى فى حجم المقررات النظرية المفروضة، مما يؤثر فى قدرة الطالب وسلوكه.

٤ ـ التركيز على التلقين والاستظهار، وتضاؤل استيعاب المعارف والقدرة على استعمالها وفرض الكتاب مصدراً وحيداً للاطلاع.

٥ ـ تفاقم الانفصام بين تحصيل المعارف كوسيلة وقيمة الانتفاع بها فى الحياة العملية كغاية منشودة.

٦ ـ غلبة ممارسات الاستسهال والاسترخاص فى حيازة المعرفة حتى أصبح الحائز مستعيراً للمعارف وليس مالكا لها، ومن ثم يصير عاجزاً عن استيعابها أو الإضافة إليها وإثرائها.

٧ ـ تدنى القدرة على الاستقصاء والاستيعاب، وتعاظم التركيز على اجتياز الامتحان للحصول على المؤهل كغاية تطلب لذاتها، خاتمة للاجتهاد حتى أصبحت مظهراً وليست قيمة.

٨ ـ قصور التطوير فى المناهج والوسائل التعليمية عن ملاحقة ما يحدث بالدول المتقدمة، والتعامل مع أساليب العصر وتكنولوچياته، مثل التعليم عن بُعد، والتعليم الإلكترونى؛ مما أدى إلى اتساع الفجوة المعرفية وتداعياتها.

٩ ـ الاكتفاء ببعض المعارف السطحية فى مختلف البرامج التعليمية للحصول على الشهادة والوظيفة كهدف نهائى، وليس تجويد المعرفة والإفادة بها، مما انتهى إلى تدنى قدرة الاعتماد على النفس بالإبداع والإضافة تأكيداً لنمو القدرات الذاتية.

١٠ ـ اهتزاز قدسية رسالة التعليم، بنزوع البعض إلى التوجه لسلبيات تشين قيمة الوظيفة التعليمية، بحجة الارتزاق من التعليم وتنازلا عن حق الوطن والمواطن.

لكل ذلك فإن السيناريو الكبير المطلوب اليوم فيه القدرة على مواجهة التغيرات السريعة المتسمة بالديناميكية والاتجاهات المطلوبة؛ ذلك لأن من لا يتغير اليوم فهو هابط فى الغد، من هنا، فإن المطلوب لمصر اليوم لمواجهة المتغيرات العالمية المنظورة هو: إحداث طفرة تعليمية للتغيير الجذرى.

إن التحديات العالمية المنظورة تتلخص فى: سوق عالمية منفتحة على اتساعها، تتقارب فى معلوماتها، كذلك شرعية التجارة العالمية الجديدة (الجات) فى ظل العولمة ومخاطرها فى فتح الحدود لانتقال القوى العاملة القادرة، كلها أمور تقتضى إذكاء القدرة التنافسية للقوى البشرية.

هناك أيضًا الأمل فى تحقيق ارتقاء متسارع، اقتداءً بنماذج سبقتنا فى الدول حديثة التصنيع ذات الأداء المتفوق اقتصاديًا (High Performance Economies).

كل ذلك يدعو إلى أن نتعامل مع المناخ الضاغط الذى تفرضه القوانين الدولية واقتصاديات السوق والتنافس فيها بأسلوب يتسم بالالتزام والشرعية وتوجيه قدرات

الأفراد والهيئات للمشاركة فى التنمية، لتفجير كوامن الطاقات التى لا تتوفر مع الاسترخاء، أو فى غيبة التنبؤ لمواجهة قوانين التحدى.

السيناريو الثانى: سيناريو اللاتغيير
[Status Quo,or No Change Scenario]

وقلة هم أنصاره، وهذا السيناريو هو الجمود بعينه؛ ذلك لأنه ينطوى على مخاطر لا تطيق مصر تحملها، ولا بد من إثبات تدنى فاعلية هذا السيناريو لمؤثراته السلبية التى نسردها بإيجاز:

١ـ اليأس من أن كل المستطاع قد جُرِّب، وليس أمامنا سوى الانهزام.

٢ـ اللامبالاة وانعدام الحس بالمسئولية المطلوب الاستعداد لها.

٣ـ الهروب من مسئوليات اليوم وترحيل المشاكل للغد.

٤ـ الهروب من الضريبة الكبيرة المطلوب سدادها لإحراز التقدم، وتفضيل الاستسهال والاسترخاص على المخاطرة وقبول التكلفة المادية والمعنوية.

٥ـ الانشغال بالمشاكل اليومية والاستغراق فيها (مثل كثير من الدول النامية)، واعتبارها أعذارًا يختبئ خلفها المسئولون، ناسين أو متناسين أعباء المستقبل.

٦ـ العجز عن استيعاب دروس العصر ودراسة نمو المجتمعات التى تختلف من التقدم المتسارع أو التطور المتأنى بعكس نتائج العمل العقيم المنتهى إلى الفشل.

٧ـ عزاء النفس بالظن وهمًا والإخلاد إلى الظن الخاطئ بالقدرية، واتهام القدر ظلمًا بتوابع التقصير فى متطلبات العصر.

٨ـ الاستكانة إلى خنوع الصامتين وسهولة التحكم فيهم، قضية لا يُطْمأن إليها على المدى الطويل ـ إذ القلق واليأس يحركان ما تبقى من إحساس بالتخلف نحو قلق مفزع ينبع من رغبة محمومة من جموع الطلاب والمستفيدين من عوائد التقدم.

والخيارات واضحة أمام صناع ومتخذى قرار التغيير.